

الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار، الحلول

هلال الطعان*

المقدمة

تعود جذور الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص والعالم بشكل عام الى سياسات غير منضبطة في تشريعات الرقابة المالية والمصرفية والتي ادت الى تحرير الانظمة البنكية وخفض معدلات الفائدة التي شجعت على التوسع في الاقتراض لانخفاض التكاليف واسهمت في تكوين فقاعة العقار وبالتالي الانفجار الذي قد تمتد تنثيراته السامة الى باقي انحاء العالم .

المشكلة منذ سنوات طويلة هناك نقاط تراكمت في الطريقة التي تدار فيها الامور في عولمة غير مسبوقة كانت المؤسسات المالية قوة دافعة رئيسية فيها جعلت من العالم قرية صغيرة فعلاً لا قولاً واستطاعت تجاوز حدود الجغرافية والسياسة وتجاوزت سلطتها وتأثيراتها الحكومات التي كانت تلهث وراءها لملاحقة ادواتها المالية المعقدة والتي كانت تشمل كل قارات العالم من وراء شاشات تبعد بعضها عن البعض الآخر الاف الأميال .

ان نقطة الضعف الرئيسية التي بدأت تتضح تدريجياً وجعلت رؤساء الحكومات يدعون الى قواعد دولية جديدة تنظم الاسواق والاعمال على مستوى دولي هي ان التطور الهائل الذي شهدته العولمة المالية بأدواتها واسواقها لم يقابله تطور مماثل في النظام الاشرافي الدولي المنظم للأنشطة فما زالت المؤسسات القائمة المعتمدة على الواقع الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية هي التي تنسق التعاون الدولي في حين ان السوق تجاوزها بكثير . فالأزمة العالمية في العشرينات ولدت اتفاقية بريتون وودز التي لا تزال قواعدها تسيير الامور المالية في العديد من المؤسسات المالية العالمية فهل تؤدي هذه الأزمة إلى ولادة اتفاقية مالية جديدة؟ هذا ما ستفرزه السنوات القادمة.

على كل حال فالأزمة المالية الحالية ضربت العالم وبشكل شديد قطاع المصارف والمؤسسات المالية بما يهدد بشلل في النظام المالي الدولي الذي يعد بمثابة الشرايين التي يتدفق منها التمويل الى كافة الأنشطة الاقتصادية ..

*باحث أهدم / وزارة المالية

محاضر المادة المالية العامة: قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

هنا تثار العديد من الاسئلة منها :-

- ١- ماهي المدة التي سيحتاجها العالم للخروج من تداعياتها ؟
- ٢- ما مدى شدة الركود الاقتصادي الذي سيصاحبها ؟ فهل يكون مماثلاً للكساد الكبير الذي ضرب العالم في عشرينات القرن الماضي وجاءت بعدها مؤسسة بريتون وودز التي لا تزال نعيش في ظلها حتى اليوم وكما ذكرنا سابقاً.
- ٣- هل ان سيناريوهات وخطط الانقاذ غير المسبوقة في التاريخ البشري الحديث من حيث حجمها في الولايات المتحدة و أوروبا كافية لاعادة الثقة المفقودة في الاسواق بما يؤدي الى اعادة الحياة الى عمليات توفير السيولة الحالية بما يجعل البنوك تستأنف نشاطها التقليدي في تدوير الاموال من خلال عمليات الاقتراض فيما بينها ؟ .

الجواب :- لا توجد اجابات واضحة لدى أي مختص أو متتبع للأزمة في العالم لحد الان فلا احد يعرف كم ستأخذ الازمة من وقت عام او عامين او عشرة اعوام كما حدث في المصارف اليابانية في الثمانينات ، لعل ذلك هو سبب الاجراءات غير المسبوقة التي كانت غير متصورة حتى اشهر قليلة فمن كان يتصور ان تضطر الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وحتى دول اوربية اخرى الى التدخل لتقوية مصارفها بأجراءات تحمل معها تأمياً جزئياً مستخدمة في ذلك اموال الخزينة اي اموال دافعي الضرائب .

من كان يتصور مثلاً ان تفلس مصارف بلد بأكمله حتى لو كان صغيراً مثل ايسلندا او تضطر روسيا التي رأت بورصتها تفقد ثلثي قيمتها الى وقف التعاملات وتتدخل دول عديدة كبيرة وصغيرة لضمان كل ودائع البنوك حتى تتفادى سيناريو رعب تصطف فيه طوابير المودعين لسحب اموالهم نتيجة لافتقاد الثقة .

اذن يمكن اعتبار الازمة المالية العالمية عبارة عن اعصار تسونامي اقتصادي يضرب اسواق المال في العالم بما يعني ركوداً شديداً قد يضرب الاقتصاد العالمي برمته.

مؤشرات الأزمة في بعض اسواق المال في العالم :-

- ١- هوى مؤشر استاندرند اند بورز ٥٠٠ نقطة في بورصة نيويورك اي اكثر من ١٨% وهو اسوأ انخفاض اسبوعي في تاريخ المؤشر .
- ٢- هوت الاسهم الاوربية بنسبة ٢٢% .
- ٣- هوى مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو بنسبة ٢٤% .

اثار الازمة على الاقتصاد العالمي

اولاً : التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع كلفة القروض .
ثانياً : تعطيل عجلة التوسع بالمشاريع الاستثمارية وزيادة كلفة المشاريع القائمة
ثالثاً : تضائل الثقة بين البنوك او تدني خطوط الائتمان بين البنوك مع قلة السيولة وانخفاض اسعار النفط الخام .

آثار الازمة على دول الخليج العربي:-

على مستوى دول الخليج العربي كانت ردة فعل الاسواق قوية او عنيفة فمعظم الاسواق شهدت تراجعاً حاداً او قاسياً أعاد الى الازهان هزات كبيرة في تاريخ هذه الاسواق مثل قضية سوق المناء في الكويت عندما نمت التعاملات الوهمية في سوق الاسهم وادت الى خسائر بمئات المليارات ومن اجل تخفيف آثار الازمة قامت الحكومات بما يلي :-
١- ضخ أموال كبيرة في السوق المالية وكما فعلت الحكومة الكويتية لضمان عدم الانهيار لان سبب الازمة نقص في السيولة.

٢- عملت دولة الامارات على خفض سعر الفائدة على الدرهم الإماراتي نصف نقطة مئوية لخفض كلفة الاقتراض وجعل نافذة الاستثمار بالاسهم اكثر جدوى من الاستثمار في الودائع المصرفية .

تعتبر دول الخليج اقل تأثراً بالازمة المالية لانها تمتلك سيولة اكثر من غيرها مع تأثيرات غير مباشرة لابد منها نظراً لبعض التعاملات الخارجية الا انه بشكل عام يمكن معرفة انعكاس الازمة على دول الخليج فيما يلي :-

أولاً : تدهور قيمة الاستثمارات الخليجية في امريكا و اوربا .
ثانياً : انخفاض الايرادات النفطية الخليجية مع تراجع اسعار النفط الخام.

اثار الازمة على العراق:-

يتأثر الاقتصاد العراقي بالازمة من النواحي التالية :-

١- التأثير وبشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض الايرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط الخام علماً بأن موازنة عام ٢٠٠٨ اعتمدت على ٩٤% من إيراداتها على النفط الخام

٢- التأثير على ميزان المدفوعات العراقي بسبب التعاملات الخارجية مع الدول الاخرى

٣- التأثير على الارصدة العراقية في الخارج لان معظمها مقومة بالدولار الامريكي

الحلول المقترحة:-

نعتقد أن تدخل الدولة مطلوب في الازمات ولكن نحن لا نتحدث عن عودة الدولة الى ادارة النشاط الاقتصادي بنفسها ويجب ان لا ننسى ان العالم كله استفاد من العولمة المالية فالسيولة التي كانت تنتقل من سوق الى اخر استفادت منها دول كثيرة وبينها دول نامية في الاقتراض من السوق مباشرة لتمويل مشروعات وبتكلفة رخيصة وبدون شروط سياسية وكان الاعتماد فقط على شروط الجدوى الاقتصادية والربحية وهذا ينطبق على الدول العربية بشكل او بآخر سواء من خلال الاقتراض المباشر او الاصدارات لشركاتها في السوق الدولية بتوفير التمويل للتوسعات او المشاريع الجديدة او من خلال توظيف الفوائض المالية في وسائل استثمارية دولية للمحافظة على هذه الفوائد وتعظيمها .وكما لاحظنا فان ازمة السيولة تمتد في تأثيراتها وأن كانت بدرجات متفاوتة من سوق الى اخر بحكم ارتباط المصارف والنظام المالي في العالم ببعضه فعدم توفير سيولة يعني تأجيل مشاريع او رفع تكلفتها نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض كما ان الركود في اكبر اقتصاديات العالم يمتد في تأثيره الى التجارة العالمية والمهم ان تكون هناك اجراءات احترازية لمواجهة اوقات صعبة واهمها تقوية رؤوس اموال المصارف ومراجعة نسب اقراضها الى ودائعها .

* حلول منطقة اليورو :-

اتخذ قادة منطقة اليورو (١٥ دولة تستخدم اليورو كعملة رئيسية في تعاملاتها الداخلية والخارجية) في الاجتماع الطارئ في باريس وضع خطة الانقاذ المالي لغرض الاطمئنان في الاسواق المالية الاوربية والعالمية ووضع حد لحالة الذعر التي تجتاحها والتي تزيد من حدة المخاوف من اشد ركود اقتصادي عالمي منذ عقود وتضمنت الخطة النقاط التالية :-

- (١) ضمان القروض بين المصارف
- (٢) امكانية اللجوء الى اعادة تمويل هذه المصارف حتى نهاية عام ٢٠٠٩
- (٣) بوسع حكومات المنطقة تبادل اسهم مشكوك فيها مقابل سندات رسمية
- (٤) الحيلولة دون افلاس المصارف ذات الاهمية والذي يشكل تهديداً للنظام المالي برمته.
- (٥) وضع معايير للمحاسبة التي تخضع لها المصارف بحيث تصبح اكثر مرونة
- (٦) كسر الجمود الذي يعتري اسواق الائتمان
- (٧) ضرورة بقاء اسواق البورصات العالمية مفتوحة في فترة الازمات والقيام بعملها بشكل صحيح.

*** خطة الإنقاذ الأمريكية :-**

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خطة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الازمة المالية التي كانت هي السبب في اشعالها من خلال سوق وول ستريت الأمريكية تتألف مما يلي :-

- ١- طرح مبلغ ٧٠٠ مليار دولار كسيولة في الاقتصاد الأمريكي .
 - ٢- شراء اسهم المصارف المشرفة على الافلاس .
- نعتقد ان هذه الخطة غير كافية لحل الازمة ذلك لان امريكا قصرت في دعم اسواق المال في العالم ودعمت سوقها المحلية من جهة كما ان السيولة هي التي تسببت في الازمة منذ البداية فمع تتابع الفقاعات المالية بدأت الفقاعات التكنولوجية وانتهاء بأزمة الرهن العقاري .
- ان تأثر أسواق المال في المنطقة بخطة الإنقاذ الأمريكية سيكون مرتبطاً بالعامل النفسي أكثر من العامل المادي خصوصاً اذا اخذنا بنظر الاعتبار انخفاض معدلات الثقة وفرص نموها مرة اخرى في ظل انخفاض خطوط الائتمان بين البنوك لذا فان فترة عودة الثقة الى وضعها الطبيعي ستكون طويلة مع تعرض النظام الرأسمالي لهزة كبيرة مع مواجهة كارثة شحة السيولة من جهة وكثرة البنوك والمؤسسات المالية المتخبطة من جهة اخرى. كما نعتقد ان عودة الثقة في دول الخليج العربي ستكون اسرع من الدول الاوربية وذلك بسبب توافر السيولة رغم انخفاض اسعار النفط الخام من جهة وصغر حجم اسواقها من جهة اخرى، لذا فان عام ٢٠٠٩ سيكون على المحك وبداية صعبة للنظام المالي العالمي محفوفة ببؤادر ركود تضخمية .
- ولأجل وضع بعض الحلول الاستباقية نقترح ما يلي :-

- ١- ضرورة تأمين اموال المستثمرين والمحافظ المالية لدى البنوك والحكومات تعتبر الالهة حاليا في موضوع التطوير
- ٢- فرض ضريبة على اي قروض عقارية ووضع ماتم جمعه من ضرائب في صندوق خاص يتم استخدامه في احلك الاوقات المالية واصعبها بغية تمويل اي خسائر مستقبلية .
- ٣- ضرورة الحفاظ على احتياطي مناسب من العملات الصعبة والمراقبة الحثيثة لمجريات الاحداث في القطاعات المالية والمصرفية لتفادي وقوع اي اختلال مالي اقليمي او عالمي
- ٤- واخيرا فان الحل الافضل لازمة المالية العالمية هو جعل السوق المالية تتراجع الى ان تستقر وفقا لتحركاتها الاعتيادية ومن ثم يتم ضخ مبالغ مالية مناسبة فالركود الان يعتبر امرا جديدا لتعديل الوضع العام حتى تتمكن الاسواق من العودة الى اساساتها الصحيحة.

بعض نتائج الأزمة:-

اولا: ان مارد الازمة المالية قد خرج من شارع المال الى ساحة الاقتصاد الحقيقي وان الاقتصاد العالمي دخل فعليا حالة الركود على الرغم من تخصيص مبلغ ٤ ترليون دولار من قبل امريكا ومنطقة اليورو وبريطانيا لإنقاذ القطاع المصرفي لن تفلح في تبديد المخاوف من غول الكساد العالمي

ثانياً: إن الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل ٤٠ % من حجم الاقتصاد العالمي قد دخل مرحلة الركود منذ الفصل الثالث في عام ٢٠٠٨ وسيبقى كذلك في الفصل الرابع من العام نفسه والرابع الأول من عام ٢٠٠٩

ثالثاً: يواجه المستهلكين الأمريكيين صعوبة التأقلم مع انخفاض اسعار المساكن والاسهم
رابعاً: هناك توقع بزيادة اعداد العاطلين في العالم نتيجة الازمة كما حصلت في بريطانيا
خامساً: ان معالجات الدول الكبرى لن تتجاوز كثيراً استبدال الادوات المالية الحالية بادوات جديدة تسندها الضمانات الحكومية بهدف الحفاظ على قيمة الاموال

سادساً: تدفع المعطيات المستجدة على الساحة الاقتصادية العالمية مزيداً من التعقيد وعدم القدرة على تحديد الاتجاه ويأتي في مقدمتها انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لارتفاع اسعاره والذي جاء في مقدمة اسباب انخفاض نسب نمو اقتصادات الدول الصناعية في حين أن الانخفاض الحاصل سيؤثر سلباً وبشكل مباشر في اقتصادات المنتج له والتي دخلت في استثمارات بمئات المليارات لتطوير القدرات الانتاجية للحقول القائمة وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة تلك الدول التي خصصت مايزيد على ٨٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٥ لتطوير قدرتها الانتاجية لتصل الى حدود انتاج يومي يتجاوز ١٢,٥ مليون برميل يوميا فضلاً عن زيادة قدرة التكرير عندها بنسبة ٤٠ % وصولاً الى ٦ مليون برميل يوميا .

وهذا ما يؤكد ضرورة السيطرة على اتجاهات السوق من قبل الاطراف ذات العلاقة وبشكل استباقي وفق رؤيتها ومنظورها.